مجلـــة الرسالة للدراســـــــــات الإعلامية | المجلد: 04 / العدد: 01 / مارس 2020. ص ص 11-34

EISSN: 2602-7763 ISSN : 2571-9904

تأثير عملية الاحتواء على الأداء المهني للصحفيين: دراسة وصفية من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين

The effect of containment on journalist's professional performance: A descriptive study from Jordanian journalists

أمجد عمر صفوري [1]

[1] جامعة الزرقاء، (الأردن)، *amjadsafori@hotmail.som*

تاريخ الاستلام: 2019/11/08 **تاريخ القبول**: 2019/12/07 **تاريخ النشر**: 2020/03/31

ملخص

يعتبر احتواء الصحفيين أحد أبرز المواضيع التي تشغل الساحة الإعلامية الأردنية، وتراوحت نسبته في الأعوام الأخيرة بحدود 20%. و يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الاحتواء على الأداء المهني للصحفيين الأردنيين من وجهة نظر العاملين في القطاع الإعلامي. ولغاية الإجابة على هذا التساؤل، يستخدم الباحث الطريقة الكيفية معتمدا على إجراء المقابلات مع 13 صحفيا أردنيا من العاملين في الصحافة المطبوعة والالكترونية. ومن خلال التحليل الكيفي لنتائج المقابلات، تفاوتت تعريفات الصحفيين لمصطلح الاحتواء، رغم إقرارهم بانتشاره في الوسط الصحفي وبنوعيه؛ الخشن والناعم، إضافة إلى أن أسلوب الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفي على نفسه وأعماله، نتيجة الخوف من العقاب والتجريم القانوني، تعتبر من أكبر المعيقات المهنية. وتصدر القطاع الخاص الجهات التي تستخدم الاحتواء ضد الصحفيين، وخصوصا الكتاب وقادة الرأي في المؤسسات الإعلامية. وتشير النتائج إلى عودة ظهور أشكال احتواء قديمة تمارس على الصحفيين لكن بأساليب عصرية حديثة، مثل عمليات التخويف والتهديد للصحفي بعيدا عن الخشونة.

الكلمات المفتاحية: *احتواء الصحفيين، الإعلام والسلطة، المواثيق الأخلاقية، الحريات الإعلامية*

Abstract

The containment of journalists is one of the most important topics that occupy the Jordanian media sector, and in recent years it has been around 20%. This research aims to identify the impact of the containment on the professional performance of journalists from the point of view of media workers. To answer this question, the researcher uses the qualitative method, relying on interviews with 13 Jordanian journalists working in print and electronic media. Through the qualitative analysis of the results of interviews, the definitions of the term containment have varied, despite the journalists' acknowledgment of

[1] **المؤلف المرسل**: أمجد عمر صفوري ، **الإيميل**: *amjadsafori@hotmail.som*

its prevalence in media, and both types; coarse containment and soft containment. In addition, the self-censorship method imposed by the journalist on himself and his work, because of fear of punishment and legal criminalization, is one of the biggest obstacles to the profession. The private sector is the most used sector to contain journalists, especially writers and opinion leaders in media organizations. The results indicate that old forms of containment continue to be practiced on journalists but with modern methods, such as intimidation and threats of journalists away from the harshness.

***Key words**: Containment of Journalists, Media and Power, Code of Ethics, Media Freedoms*

مقدمة

بين الإعلام والسلطة علاقة عضوية غير قابلة للانفصام، تنوعت أشكالها ومفاهيمها، لتعكس خصائص النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في هذه المجتمعات، فالنظام السياسي يهيئ المناخ ويتيح الفرص لنشوء نظام إعلامي مناسب، "ولهذا فان النظام السياسي والاجتماعي هو الذي يعرّف الإعلام ويحدد شكله ومضمونه، وعندما تختلف الأنظمة السياسية تختلف معها – عادة – الأنظمة الإعلامية" (القرني،2006، ص10). وذلك ما جعل العلاقة بين الصحافة والسلطة تتراوح بين شد وجذب، فالأنظمة الليبرالية (أبو زيد،2007، ميرل ورالف، 1989) تقوم على استقلال وسائل الإعلام عن السلطة الحاكمة، وأن تتمتع بحريتها كاملة دون أي قيود تفرض عليها من خارجها، في ما الأنظمة السلطوية (الصيرفي،2009، أبو زيد، 2007، ميرل ورالف، 1989) أعطت مساحة معينة للصحافة تتماشى مع توجهات السلطة والحاجة إلى ترويجها وتثبيت مبادئها.

إن لجوء بعض السلطات إلى استخدام أساليب عنيفة ومصادرة الصحف وتضييق في تقديم المعلومات، "ومحاباة بعض مسؤولي السلطة تجاه صحفيين معينين أو صحيفة معينة"، (أبو عرجة، 2000، ص 154)، على اعتبار أن المسؤولين هم مصادر المعلومات والصحفيين في حاجة لهم، يتعارض مع مفهوم حرية الصحافة التي تعني الحرية من القيود، وهذا ما عبر عنه التعديل الأول First Amendment في الدستور الأمريكي عام 1791م، والذي يؤكد على أن الكونجرس – وهو المؤسسة التشريعية – لا يجب أن يصدر قوانين تتعارض مع حرية التعبير أو حرية الصحافة (القرني،2006)، أو يتعارض مع المعايير التي تحدد طبيعة ومفهوم حرية الإعلام (Silverblatt & Zlobin, 2004) المتمثلة في انفتاح المجتمع من خلال التدفق الحر للمعلومات، ووصول الجمهور إلى معلومات وطنية وعالمية، ووصول وسائل الإعلام إلى المصادر والمعلومات التي تحتاجها، بما فيها معلومات عن ومن الحكومة، وتوفر كافة أنواع المعلومات إلى الإعلام والى الجمهور.

تزايد الحديث في الآونة الأخيرة عن احتواء الصحفيين ومحاولة التأثير على أرائهم وكتاباتهم، من قبل مؤسسات الدولة أو أفرادها أو من قبل المؤسسات الخاصة أو أفرادها، وظهرت له تعريفات عدة اتفقت بشكل عام في المضمون، فالاحتواء كما يعرفه مركز حماية وحرية الصحفيين ممارسة السلطة "مجموعة من الإغراءات أو الإمتيازات التي تمنح للإعلاميين والصحفيين من قبل عدة جهات منها : حكومية ورجال أعمال ومنظمات مجتمع مدني وغيرها، بغية التأثير في توجهاتهم وممارساتهم للعمل الإعلامي المهني" (2009،ص 72) ، وهو أيضا "مجموعة من الأساليب التي تلجأ لها المصادر في الظروف السياسية التي تتمتع بحرية صحفية مرتفعة، بهدف السيطرة على الصحفي وعدم الكتابة ضدهم (علاونة،2009).

ومما أثار هذا الموضوع على الساحة الصحفية الأردنية، الدراسة التي أجراها مركز القدس للدراسات السياسية على 500 إعلامي وإعلامية في مختلف الصحف ووسائل الإعلام الرسمي والخاص والحزبي (مركز القدس للدراسات السياسية،2009)، وأشارت إلى أن 49% من قادة الرأي في الوسط الإعلامي الأردني خضعوا لأنماط من الاحتواء الناعم، وأن 70% من الصحفيين والإعلاميين يعتقدون بان الحكومة تلجأ "بدرجة كبيرة ومتوسطة" إلى استخدام

أنماط "الاحتواء الناعم" لكسب تأييد الإعلاميين وتفادي انتقاداتهم، وأن 43% من الصحفيين اعترفوا أنهم تعرضوا (شخصيا) لأنماط من الاحتواء الناعم من جهات مختلفة: (40%) من الحكومة، (26%) من رجال أعمال، (11%) من مؤسسات مجتمع مدني، (6%) من الأحزاب السياسية، وأن (58 %) من الذين تعرضوا لأنماط الاحتواء الناعم قالوا أنهم وعدوا بالحصول على هبات ومنح مالية، و(27%) وعدوا بالحصول على وظيفة أو منصب حكومي وشبه حكومي، و(5%) علاج وتعليم وإعفاءات جمركية، و(2%) تلقوا وعودا بالسفر والسياحة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعني مفهوم الاحتواء السيطرة ومنع التوسع والحيلولة دون الانتشار والتملك والاستيلاء، وكلها معان معجمية تدل على سيطرة شيء على شيء آخر إما بالقوة والإكراه، وإما بالتفاهم والحوار. وفي المفهوم الإعلامي يعني الاحتواء التأثير على الصحفيين بحيث يصبحون جزءا من سياسات الجهات التي تقوم بعملية الاحتواء وبطرق متعددة ومختلفة، تستهدف التأثير على الصحفيين بحيث يبتعدون عن النقد وكشف الحقائق للجمهور، والتي لن تكون في الغالب في صالح الجهات التي تقوم بتنفيذ سياسات الاحتواء بحق الصحفيين.

إن وجود هذه الظاهرة تثير القلق لكونها تؤثر سلبا على حرية الإعلام وأداء الإعلاميين، وتمتد تأثيراتها السلبية لتصل إلى الجمهور نفسه مما يستدعي من جميع الجهات المعنية معالجتها باتباع سياسات أكثر شفافية وانفتاحا. ولندرة الدراسات العربية والمحلية التي تناولت موضوع احتواء الصحفيين علميا، تأتي هذه الدراسة للبحث في التساؤل الرئيس التالي "كيف تؤثر عملية احتواء الصحفيين على الأداء المهني؟".

وينبثق عن التساؤل الرئيسي للدراسة تساؤلات فرعية، هي:

- ما هو تعريف احتواء الصحفيين؟ وما هي الأشكال والأساليب المستخدمة في عملية الاحتواء؟
- من هي الجهات التي تنفذ عمليات الاحتواء (حسب الترتيب من الأكثر إلى الأقل)؟
- إلى ماذا يهدف الاحتواء؟ وما تأثير الاحتواء على الجسم الصحفي؟ والأداء المهني؟ والجمهور؟
- ما هو تأثير عملية الاحتواء على الحريات الإعلامية؟
- ما هو الشكل المناسب الذي يمكن أن يحكم علاقة الصحافيين والسلطة؟

أهمية الدراسة

جاءت أهمية هذه الدراسة من المشكلة العملية التي تواجه الصحفيين، وهي أزمة الاحتواء بنوعيه؛ الخشن والناعم، حيث يشكل الاحتواء الناعم أسلوبا جديدا تنتهجه المؤسسات والشركات والأفراد للتأثير على عمل الصحفيين. وتبرز أهمية هذه الدراسة في التعرف على أنواع العلاقة بين الصحفيين والسلطة في الأردن، وأبرز أشكال الاحتواء الذي تمارسه الجهات المختلفة نحو الصحفيين بهدف استمالتهم نحوها لأغراض عدة.

وتمثلت مبررات إجراء هذه الدراسة فيما يلي:

1. محاولة تقديم دراسة عملية جديدة في مجال الدراسات الصحفية في الأردن حول عمل الصحفيين والمؤثرات التي تمارس عليهم، نتيجة انعدام الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع احتواء الصحفيين الأردنيين.
2. استخدام المنهج الكيفي القائم على إجراء مقابلات مع عدد من الصحفيين الأردنيين للوصول إلى نتائج معمقة حول موضوع الدراسة، بهدف التعرف على ظاهرة الاحتواء وتأثيرها على الأداء المهني للصحفيين في الأردن، باعتبار أن هذه الدراسة ستضع حجر الأساس للباحثين لتناول الموضوع باستخدام مناهج أخرى.

منهج البحث

استنادا إلى سؤال البحث المتعلق بدراسة عملية احتواء الصحفيين وتأثيرها على الأداء المهني، من خلال مقابلات مع مجموعة من الصحفيين العاملين في القطاع، لذا فإن الباحث سيعتمد في الإجابة على سؤال البحث على الطريقة الكيفية، ومنهج المقابلات، على اعتبار أن هذه الدراسة والتحليل سيستندان إلى مقابلات حول موضوع البحث، مع 13 صحفيا موزعين بين صحف يومية شبه رسمية هي الرأي والدستور، وصحف يومية مستقلة هي الغد، ومؤسسة إعلامية حكومية هي وكالة الأردنية (بترا) ومواقع الكترونية هي موقع خبرني الالكتروني وموقع الإصلاح نيوز الالكتروني ومؤسسة إعلامية مستقلة هي مركز حماية وحرية الصحفيين، بهدف التعرف على التجربة الذاتية لهم.

وتم اختيار العينة على أساس الخبرة الصحفية والمجال الذي يعمل به الصحفي ضمن مؤسسته، حيث حوت العينة على مندوبين ومحررين ورؤساء تحرير، سواء كان ذلك في الصحافة المطبوعة أو الالكترونية، وقد تم اختيار صحيفة الرأي لأنها تحتل المرتبة الأولى بين الصحف التي يعتمد عليها القارئ الأردني كمصدر أساسي للأخبار المحلية والإقليمية والاقتصادية (ابسوس ميديا،2009) بينما الدستور تعتبر من الصحف العريقة، وأيضا لقربهما من الحكومة والسياسة العامة للدولة، أما صحيفة الغد فهي من الصحف اليومية المستقلة التي أخطت لنفسها سياسة منذ تأسيسها عام 2004 تهدف للاستقلال عن أي محاولات تأثير يمكن أن تؤثر على الصحيفة وسياستها التحريرية (غنيمات،2017) بينما تعتبر وكالة الأنباء الأردنية (بترا) الذراع الإخباري للحكومة، وتتأثر بالسياسة العامة للدولة خصوصا أن رئيس مجلس إدارتها هو وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال ويتم تعيين المدير من قبل الحكومة.

وبخصوص الموقعان الالكترونيان اللذان اختارهما الباحث، فيرجع السبب إلى أن موقع خبرني الالكتروني يعتبر من المواقع الالكترونية القديمة التي تتميز بالمهنية والموضوعية ويحظى بنسبة متابعة مرتفعة، بينما موقع الإصلاح الإلكتروني يمثل المواقع الإلكترونية حديثة النشأة، والذي أصبح له حضور في الساحة الإعلامية الإلكترونية، واختط لنفسه ميثاقا مهنيا رسم به خطته المهنية، وهو من بين المواقع الإلكترونية القليلة التي وضعت ميثاق شرف مهني يحكم عمله ويضبط العاملين فيه. أما بخصوص مركز حماية وحرية الصحفيين فهو من الهيئات الإعلامية المستقلة التي أصبح لها حضور بارز، وقام بإعداد دراسات عدة حول موضوع البحث وأثارت نتائجها ضجة في الوسط الإعلامي.
وقام الباحث بطرح أسئلة على الصحفيين أفراد العينة كأداة للبحث، تركزت الأسئلة في ثلاثة محاور، ضم المحور الأول أسئلة عن الاحتواء وتعريفه من وجهة نظر الصحفيين، والأساليب التي تستخدم من قبل الجهات المُحتوية، إضافة إلى سؤال عن الجهات التي تقوم بعمليات الاحتواء حسب ترتيب تصاعدي من الأكثر احتواء إلى الأقل حسب رأي

الصحفيين أفراد العينة. بينما تحدث المحور الثاني في أسئلته عن الأهداف التي يحققها الاحتواء، وأي فئة من الصحفيين يستهدف، وما هو تأثيره على الجسم الصحفي بشكل عام وعلى الصحفي والجمهور بشكل خاص. فيما ضم المحور الثالث سؤالين؛ الأول يتوجه للصحفيين بفرضية تقول أن زيادة الحريات الإعلامية يزيد من محاولات الاحتواء التي قد يتعرض لها الصحفيون، وهو ما يمكن ان نعرفه بدقة من خلال إجابات الصحفيين، أما السؤال الثاني فهي سؤال مستقبلي يهدف الباحث من خلاله رسم شكل أو تصور لطبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط الصحفيين بالحكومة تحديدا، نظرا لان الحكومة من أكثر الجهات التي يمكن أن تتدخل في الإعلام وتفرض قيودا عليه.

الأدبيات السابقة:

من خلال إستعراض الأدبيات السابقة حول احتواء الصحفيين كانت الدراسات العلمية نادرة مقارنة باستطلاعات الرأي والدراسات الميدانية التابعة للمراكز الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني المختصة بالإعلام. وفي إطار استعراض الدراسات السابقة ومناقشتها تم تقسيم الأدبيات السابقة إلى ثلاثة محاور، وهي: الإعلام والسلطة، احتواء الصحفيين في الأردن، مواثيق الشرف وكيف تعاملت مع المهنية وعلاقة الصحفي بالسلطة.

أولا: الإعلام والسلطة

تشكل نظريات الإعلام خلاصة لنتائج الباحثين والدارسين للاتصال، بهدف تفسير ظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها، "فالنظريات تصف وضعا مثاليا لنظام إعلامي تتحدد فيه الهيكلة والعمليات، وهي لا تصف واقع الإعلام، بل تؤكد على مثالية الإعلام وما ينبغي أن يكون عليه" (Baran & Davis, 2003, p93)، وتنطلق عادة هذه النظريات من الفلسفة والقيم السائدة في المجتمع، وهي التي تؤسس لنشأة المؤسسات الإعلامية، وتعطيها الشرعية المطلوبة، وتنعكس الملامح الخاصة بهذه النظريات في القوانين والسياسات الإعلامية، ومواثيق الشرف، وأخلاقيات المهنة (McQuail, 2000)، وقد ساهم إعلاميون وأكاديميون ونقاد اجتماعيون في صياغة هذه النظريات على مر السنوات والعقود، ومن أشهر الكتب الإعلامية التي صدرت خلال العقود الماضية كتاب "النظريات الأربع في الصحافة"، والذي شارك في كتابته ثلاثة من علماء الاتصال الكلاسيكيين بعيد الحرب العالمية الثانية (1956م)، وهم سيبرت، بيترسون، وشرام، (Siebert, Peterson & Schramm, 1956) حيث كتبوا عن النظرية السلطوية، والنظرية الشيوعية، والنظرية الليبرالية، ونظرية المسئولية الاجتماعية، وقد أضاف إليها دينيس مكويل (McQuail, 1983) نظريتين، هما: النظرية التنموية، ونظرية المشاركة الديموقراطية.

ومع التطور التكنولوجي المتسارع في مجال الإعلام، والتغير المستمر في أساليب تقديم الخبر والمعلومة، سعى مجموعة من الباحثين إلى دراسة الإعلام كظاهرة تتغير أساليبها في أي وقت، فظهرت النظم الإعلامية المعاصرة ضمن ثلاثة نظم، يصنف كل نظام طبقا لأنواع الرقابة السياسية التي تفرضها الدول على وسائل الإعلام واستخداماتها السياسية، فالنظام الأول برأي باحثين (أبو زيد،2007، حجاب، 2010) تمثله أميركا واليابان وأوروبا ودول قليلة جدا، ويسمى نظام الرقابة السياسية أو النظام الحر الذي يجعل وسائل الإعلام بعيدة عن تسلط الحكومات ورقابتها قدر المستطاع، وأن تستخدم للرقابة على الحكومات نيابة عن الشعب، فيما النظام الثاني (عبده،2004، المحنة،2001)

والذي أطلق عليه الرقابة السياسية التسلطية، يرتكز على أساس مصاحبة النظام الإعلامي المعتمد في الدولة على سياسية وطنية مصممة على النمو الاقتصادي السريع، وأوضاع اقتصادية سياسية مستقرة، بحيث تسعى وسائل الإعلام من خلال هذا النظام إلى تجسيد هذه السياسة الوطنية على أرض الواقع وإقناع الشعب بها كما أردتها الدولة لكن بطرق غير مباشرة.

النظام الثالث المعاصر الذي ظهر في العالم، هدف إلى إخراج وسائل الإعلام كليا من دائرة السلطة واعتبارها نظاما مستقلا (عبد الجبار،2011، البرغوثي والبهبائي، 2003، ستوفال، 2008) تمكن الإعلام من تفعيل النمو والتطور الطبيعي للمجتمعات، واعتباره أداة سياسية وقوة اقتصادية وموردا تربويا كامنا ومحركا بل وأداة ثقافية وتكنولوجية، لا يكون للسلطة أو أي طرف آخر قدرة للسيطرة عليها، أو التأثير في ما تقدمه من خدمات إعلامية للجمهور.

ومن خلال هذه النظريات التي حاولت معرفة التأثير المتبادل بين وسائل الإعلام والنظام السياسي، يستنتج الباحث من النظريات القديمة والحديثة أربعة قوانين تحكم العلاقة بين الإعلام والسلطة، الأول ما زالت بعض السلطات تستخدم الإعلام لتبرير هيمنتها على الجماعة وإكسابها شرعية خاصة في مواجهة خصومها ومنافسيها، أما القانون الثاني فتركز في أن وجود مثل هذا النمط من الإعلام لا يعني بالضرورة غياب أنماط أخرى بديلة من الإعلام في المجتمع، فكل المجتمعات التي عرفت إعلام السلطة، عرفت في الوقت ذاته الإعلام المناوئ له، والذي يتحول في حال نجاح القوى المناوئة في قلب السلطة، إلى إعلام للسلطة الجديدة، وهذان النمطان هما اللذان كانا يحكمان العلاقة بين الإعلام والسلطة طوال العصور القديمة والوسطى التي تميزت بطابع الحكم المطلق.

ومع تطور الاتصال من اتصال مباشر أو خطي إلى اتصال جماهيري وتكنولوجي، ظهر القانونان الثالث والرابع من العلاقة بين الإعلام والسلطة، فتمثل الثالث في تحول دور الإعلام من أداة في خدمة السلطة إلى أداة لنقد ومراقبة السلطة ومحاسبتها، على أن تتعدد مراكز السلطة في المجتمع، وتكون نابعة من الإرادة الحرة للمواطنين، أما الرابع فارتكز على الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال الإعلام، فلم يعد الإعلام مجرد أداة لمراقبة السلطة بل أصبح سلطة مستقلة من سلطات المجتمع الحديث.

ومن هذا المنطلق، فعلى السلطة وضع ضمانات كفيلة بعدم المساس بالحريات الصحفية، وغلق الأبواب في وجه كل من يحاول الحد منها، وتوفير جو مناسب للصحفيين يجعلهم أكثر قدرة على القيام بأعمالهم، إضافة إلى الاحتكام إلى جهة مستقلة، عند نشوب خلاف بين الصحافة والدولة، حتى لا تكون الدولة بذاتها أو من يمثلها، من أجهزة حكومية أو غير حكومية خصماً وحكماً في الوقت نفسه، وخير من يقوم بهذه المهمة هو القضاء المستقل.

ولأن العلاقة بين الصحفي ورجال السلطة علاقة شبه مستمرة، نظرا لحاجة الصحفي للمعلومات التي بحوزة رجل السلطة حول حدث معين، أو للتأكد من معلومة قد وصلته من إحدى الجهات، أو نفيها، ولحاجة رجل السلطة لتلميع صورته أو صورة مؤسسته، فإن ذلك يتطلب وجود علاقة واقعية تضمن استمرار تدفق المعلومات للقارئ، وهذه

العلاقة يمكن تقسمها إلى أربعة أنواع، العلاقة التكافلية وعلاقة الخصومة والعلاقة التجارية وعلاقة الوكيل. (علاونة،2009).

هذه العلاقات تقف بين الايجابيات والسلبيات، سواء للصحفي أو المصدر أو القارئ، فأكثرها إيجابية هي العلاقة التكافلية، التي ترتكز على أساس التعاون بين الصحفي والمصدر، في سبيل تقديم المعلومات للقراء وخدمتهم وتطويرهم وتنميتهم (علاونة،2009)، وتعود بالفائدة على الجميع؛ فالصحفي يحصل على معلوماته دون ضغوط أو علاقات صعبة، والمصدر يقدم ما في جعبته من معلومات حول أحداث معينة، دون تعقيد أو حجب أو تقييد ويجعله مصدر ومرجعا لدى الصحفي وغيره، والقراء يحصلون على المعلومات التي تفيدهم في مجالات حياتهم المتعددة، دون حجب أو تحريف.

أما علاقة الخصومة، فتكون علاقة الصحفي بالمصدر صعبة للغاية، فالمصدر يعتبر المعلومات التي لديه سرا لا يمكن الإفصاح عنها بسهولة، خصوصا للصحافة (علاونة،2009)، وهذا يضع عائقا وتحديا كبيرا في وجه الصحفي لمحاولة الحصول على المعلومة المتوافرة لدى هذا النوع من المصادر، وهي لا تعود بالنفع على أحد، فالصحفي لا يحصل على المعلومة التي يريدها، لامتناع المصدر عن التصريح والإدلاء بها، والمصدر لن يلجأ له أحد لأخذ المعلومات، والقارئ سيفقد جزءا من المعلومات خصوصا إذا كانت ترتبط بحدث يمس حياته مباشرة

وبخصوص العلاقة التجارية فهي تقوم على أساس المنافع المتبادلة بين الصحفي والمصدر، من خلال تقديم مصالح وأغراض شخصية للطرفين في مجالات تجارية، يكون للصحفي أو المصدر علاقة بها، أما علاقة الوكيل، فهي تقترب من العلاقة التجارية، إلا أنها تكون أوسع في المجالات التي تربط بين الصحفي والمصدر، وهنا يعتبر الصحفي وكيلا للمصدر، بحيث يقدم ذاته وخدماته للمصدر، مقابل أخذ المعلومات التي يريدها (علاونة،2009).

وفي هاتان العلاقتان، التجارية والوكيل، فهما ظاهريا تقدمان خدمة للجميع، إلا أنهما قد تنطويان على أخطار عدة، فالصحفي سيكون تحت ضغط المصدر، لتمرير أو حجب معلومات معينة، والمصدر سيسعى للحصول على ما يريد من خلال الصحفي، والقارئ قد يحصل على معلومات غير دقيقة وقد تكون غير صحيحة قط.

ورغم كل التطور والانفتاح الذي يشهده الإعلام على جميع المستويات، إلا أن الإعلام كأداة للسلطة ما يزال يشكل أحد الأنماط الرئيسية للعلاقة بين الإعلام والسلطة في المجتمعات المعاصرة، من خلال استمرار السلطة استخدام أساليب أخرى للتأثير على الصحفيين وطريقة كتابتهم تتناسب مع القرن الحادي والعشرين، كاستخدام أساليب الاحتواء الخشن أو الناعم، من أجل التأثير على كتابة الصحفي واستمالته إلى صف السلطة، ومحاولات التهديد والاعتداء على بعض الصحفيين، وحصر الإعلان في بعض المؤسسات التي تعتبر أكثر قربا للسلطة، أو "إخضاعها لنظم وقوانين وقيود خاصة، أو بشرائها بالمال لكي تكون موالية لها" (مشاقبة،2010،ص132)، وحرص غالبية حكومات العالم الثالث "على بسط سيطرتها الكاملة على الإعلام وتحديدا الإذاعي والتلفزيوني، عن طريق ملكية الدولة لهذا الإعلام" (أبو زيد، 2007، ص 50)، إضافة إلى أن الإعلام الالكتروني خلق لدى بعض الأنظمة أخطارا جديدة، فالمسافات لم تعد عقبة أمام تبادل الأنباء والمعلومات والآراء على المستوى الدولي، وإعطاء قدر متزايد من الحريات

لوسائل الإعلام، خاصة في الدول النامية، حتى تستطيع أن توائم أوضاعها الإعلامية مع طبيعة النظام الإعلامي الدولي، وكذلك إمكانية تحطيم العقبات القانونية والإدارية مثل الرقابة على المطبوعات والدوريات والبرامج التليفزيونية. بما يتيح مزيدا من التدفق للأفكار الغربية بين شعوب العالم الثالث (خليل، 2010، أبو زيد، 2007)، مما دفع تلك الأنظمة، وتحديدا أنظمة العالم الثالث، إلى الاستفادة من الفرص الجديدة التي خلقها الإعلام الالكتروني، كي تؤثر في تفكير مواطنيها وتؤكد سيطرتها على مقدراتهم وتسخير التقنيات الحديثة من أجل تحقيق غاياتها (ماكبرايد، 1981).

المحور الثاني: احتواء الصحفيين في الأردن

بدأت الجهات الإعلامية إجراء دراسات للتحقق من هذا الموضوع، فقامت دائرة المطبوعات والنشر بإجراء دراسة لمتابعة ردود الفعل حول دراسة مركز القدس، وضمنتها أسبابا تضعف من قدرة الإعلاميين والصحفيين على مقاومة الاحتواء الناعم أو الخشن، من بينها حاجة الصحفي إلى تحسين دخله. (دائرة المطبوعات والنشر، 2009). ونظرا لما شهده هذه الموضوع من حراك في الوسط الإعلامي والشارع الأردني، أقام مركز حماية وحرية الصحفيين دراسات حول حالة الحريات الإعلامية في الأردن، وتضمنت بابا خاصا بأساليب احتواء الإعلاميين، وتبين أن 20.7% من الصحفيين اعترفوا أنهم تعرضوا لمحاولات احتواء أثناء ممارساتهم للعمل الصحفي خلال العام 2009، وهي نسبة عالية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الصحفيين لا يميلون إلى الإقرار بأنهم تعرضوا إلى الاحتواء حتى لا يؤثر ذلك على صورتهم، في ما انخفضت النسبة عام 2010 لتصل إلى 18.6% (مركز حماية وحرية الصحفيين، 2009، 2010).

وفي قراءة لهذه النسب التي صدرت عن جميع المراكز التي درست هذه الحالة حتى العام 2010، نجد أن النسبة التي ضمنها مركز القدس في دراسته والبالغة 49%، والتي نشرت في شهر شباط من عام 2009، قد انخفضت بشكل كبير مقارنة بدراسة مركز حماية وحرية الصحفيين التي نشرت في شهر أيار من ذات العام والتي بلغت 20.7%، وقد يعود السبب في ذلك إلى اختلاف توجهات العينة التي اختارها المركزان للدراسة، والهدف التي وضعت من أجلها الدراسة، رغم أن العينة التي استهدفت في كلا الدراستين متشابهتان، وهي عينة قادة الرأي والصحفيين، وحتى في دراستي مركز حماية وحرية الصحفيين لعامي 2009 و2010 نجد أن هناك انخفاضا في النسبة، ويبدو السبب في ذلك هو أن سؤال العام 2009 كان أشمل بحيث ضم السنوات السابقة، فيما سؤال 2010 جاء مقصورا على هذا العام.

ومع انطلاق الربيع العربي في العام 2011، توقعت الدراسات أن تنخفض محاولات احتواء الصحفيين، خصوصا في ظل ازدياد المطالب بارتفاع سقف الحريات الإعلامية ورفع القيود المفروضة عليها، إضافة إلى انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين الصحفيين والمواطنين (Omar, 2018)، إلا أن نسبة احتواء الصحفيين استمرت في معدلها، فوصلت إلى 16.7% في العام 2011، و17.7% في العام 2012، لتسجل أعلى ارتفاع في العامين 2013 و2014 حيث وصلت النسبة إلى 21.5% و22.5% على التوالي، لتنخفض في العام 2015 إلى 17.1% وتعاود الارتفاع في العام 2016 لتصل إلى 21.8%.

ورغم أن التشريعات الأردنية تجرم فعل الرشوة (قانون العقوبات،1960، المادة 170) أو تلقّي أيّ هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى مهما كان نوعها أو صورتها (نقابة الصحفيين الأردنيين، 2003، ميثاق الشرف الصحفي، المادة 12)، إلا أن الدراسات وآراء المختصين والصحفيين (مركز حماية وحرية الصحفيين،2016، علاونة 2009، مركز القدس للدراسات السياسية،2009، دائرة المطبوعات والنشر، 2009، محارمة،2017، العكايلة،2017) ضمنت المبالغ المالية والهدايا والتعيينات والمساعدات والترفيعات وغيرها ضمن مفهوم الاحتواء، وتحديدا ما اصطلح على تسميته في الوسط الصحفي "بالاحتواء الناعم".

ولم تغب الأجهزة الأمنية عن حقل التأثير على الإعلام والإعلاميين، وكان لها أنواعها الخاصة في الاحتواء، حيث اعتمدت على نوعين من الاحتواء؛ الخشن والناعم، وبحسب مرصد الإعلام الأردني (2012، ص 17)، فالاحتواء الخشن الذي سجل تراجعا محدودا في السنوات الأخيرة، وبقي قائما وضاغطا، يقوم على الرقابة الأمنية المباشرة على ما ينشر في الصحافة، أو السجن والاعتقال ومنع النشر، أو المنع من التوظيف أو الطرد من الوظيفة، أو وضع العشرات من "التابوهات" والممنوعات على قضايا متسعة لا يسمح للصحافة الاقتراب منها أو مسها من قريب أو بعيد، أو انتهاج سياسة أمنية صارمة بالإبقاء على المؤسسات الصحفية تحت السيطرة الأمنية المباشرة، وجعل المؤسسات الإعلامية مجرد ناطق باسم الحكومة، أو التشدد غير المحدود وغير المبرر في منح ترخيص لإصدار الصحف.

أما الاحتواء الناعم، فهو أسلوب جديد اتبعته الأجهزة الأمنية كأسلوب أكثر تأثيرا وعمقا، وفرض نفسه بقوة في العلاقة بين الصحافة والأجهزة الأمنية في السنوات الأخيرة (مرصد الإعلام الأردني، 2012)، وهو ما يمارس تحت أشكال وأساليب متنوعة، يستند على شخصية الصحفي أو الإعلامي الذي يتعرض للاحتواء (مركز حماية وحرية الصحفيين،2010)، منها التعيين الدائم أو المؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية، أو المنح والاعطيات المالية، أو منح المعلومات، أو الدعوة لحضور اللقاءات والاجتماعات مع كبار المسؤولين، أو الإعفاءات الجمركية، أو العلاج خارج أنظمة التأمين الصحي، أو المنح الدراسية للأقارب، أو تسهيل الإجراءات داخل المؤسسات الرسمية وغيرها.

المحور الثالث: مواثيق الشرف وكيف تعاملت مع المهنية وعلاقة الصحفي بالسلطة

لعل المتتبع لتاريخ نشأة مصطلح (أخلاقيات الصحافة والإعلام ومدونات السلوك أو مواثيق الشرف الصحفي) سيكتشف أن الهدف الأساس منها هو الحيلولة دون قيام السلطة التنفيذية بسن قوانين تحكم عمل الصحافة والإعلام، كي لا يؤدي ذلك إلى الحد من حرية التعبير والإضرار بها، لذا فإن البيئة الإعلامية الحقيقة المناسبة لمدونات السلوك هي التي لا تحتوي على قوانين الصحافة والإعلام السلطوية التي تحاكم الصحفيين والإعلاميين في قضايا الرأي والتعبير.

ولقد وجدت مدونات ومواثيق الشرف الإعلامي والصحفي في الأساس لتعمل على تطوير مهنية الإعلاميين والصحفيين ذاتيا، حتى أن مسميات المواثيق العالمية حاولت الابتعاد عن إلزاميتها والتركيز على أنها حقوق للصحفي وليس واجبات يضعها القائمون على الصحافة (خوري،2004)، وهو ما يظهر في الدول التي تتمتع بأنظمة ليبرالية كالنرويج والسويد وجنوب أفريقيا واليابان وتركيا وفرنسا، استخدمت مصطلحات تدل على ذلك، مثل "ميثاق الشرف

الصحفي" أو "مدونة السلوك" أو "المنهج السلوكي" أو "قواعد السلوك الحسن" أو "المرشد في الانضباط المهني" أو "إعلان المبادئ" والتي تصب جميعها في ذات المعنى الذي يحمله مصطلح ميثاق الشرف الصحفي.

لكن الحالة التشريعية الموجودة لدى معظم الدول العربية ومنها الأردن، عملت على الجمع بين قوانين الصحافة والإعلام ومدونات ومواثيق الشرف الصحفي والإعلامي، حيث نصت قوانين الصحافة على إلزامية مواثيق الشرف الصحفي الصادرة عن نقابات الصحفيين هناك، كما ألزمت المواثيق الصحفيين والإعلاميين بتلك القوانين وبهذا أصبحت المدونات والمواثيق في بعض الدول العربية قوانين إضافية.

وتعد مواثيق الشرف الصحفي من أهم محددات الأداء الأخلاقي لوسائل الإعلام، وهي تتفق في المبادئ الأساسية لمقدار المهنية التي يجب أن يتمتع بها الصحفي أثناء ممارسة المهنة، من حيث المصداقية والمهنية العالية في التعامل مع مصادر الأخبار والمعلومات، وكيفية تحريرها وإخراجها للقارئ بالصورة التي تعبر عن مضمونها الحقيقي دون تحريف أو زيادة، فاحترام الحقيقة وحق الجمهور في الوصول إليها هو أولى واجبات الصحفي، وعليه فإن قيام الصحفي بالانتحال أو التفسير بنية السوء أو الافتراء أو الطعن أو القذف أو الاتهام على غير أساس أو قبول الرشوة سواء من أجل النشر أو لإخفاء المعلومات، هي مسلكيات تعتبر تجاوزا مهنيا خطيرا وهو ما قد يؤثر على سلوك الصحفيين وطبيعة المعلومات التي يقدمونها للقراء (المجلس العالمي للفيدرالية الدولية للصحفيين، 1954، صدقة، 2009، خوري، 2004).

وفي مصر، يلتزم الصحفيون بالنشر بما يتفق مع مقتضيات الشرف والأمانة والصدق، وبما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه، وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطن أو يمس إحدى حرياته، وحتى يتحقق ذلك فلا بد من الالتزام بعدة أمور كالبعد عن الانحياز في كتاباته إلى الدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المنطوية على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين، أو تلك الداعية إلى التمييز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع، والالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهه أو مبتورة وعدم تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين، والتحري بدقه في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحا أو ممكنا طبقا للأصول المهنية السليمة التي تراعى حسن النية (المجلس الأعلى للصحافة المصري، 1998، نقابة الصحفيين الأردنيين،2003).

وفي الأردن، فقد نص ميثاق الشرف الصحفي الاصدر عن نقابة الصحفيين في العام 2003 في مبادئه ومواده على المهنية، فهو يعتبر الصحافة مسؤولية اجتماعية ورسالة وطنية، تلتزم بالموضوعية والدقة والمهنية العالية وعدم استغلال المهنة للحصول على مكاسب شخصية، وتبتعد عن الإثارة في نشر الجرائم والفضائح، وتلتزم بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع، وتحترم حقوق الملكية الفكرية مع عدم الخلط بين المادة الإعلامية والإعلانية، وتبتعد عن الأساليب الملتوية وغير المشروعة في الحصول على الأخبار والمعلومات (نقابة الصحفيين الأردنيين، 2003).

وركز الميثاق على مجموعة من المبادئ الأساسية المهنية التي يجب أن يتمتع بها الصحفي أثناء ممارسته المهنة، خصوصا أن "رسالة الصحافة تقتضي الدقة والموضوعية وإن ممارستها تستوجب التأكد من صحة المعلومات والأخبار قبل نشرها" (نقابة الصحفيين الأردنيين، 2003، المادة 9)، مع التركيز على قدسية رسالة الصحافة وضرورة

أن تبتعد عن "الانتهازية أو الاستغلال الشخصي أو الافتراء أو التشهير المتعمد أو الوشاية أو التهم الجزافية التي لا تستند إلى دليل أو تلفيق أقوال ونسبها إلى الغير".(نقابة الصحفيين الأردنيين، 2003، المادة 12)

أما فيما يتعلق بعلاقة الصحفيين بالسلطة والمصادر، فقد حددت قوانين الصحافة والمواثيق الصادرة عنها طبيعة العلاقة التي تحكم الصحفيين بالسلطة والمصادر، دون أن يؤثر ذلك على أدائهم المهني ورسالتهم الصادقة في نقل الوقائع والأحداث كما هي، دون إخلال في مضمونها أو انحياز لطرف على حساب الآخر، فيشترط في الصحفي عند أخذ المعلومة من المصدر أن "لا يدفع أموالا مقابل هذه المعلومات" وهو ما يعتبر أحد مسلمات الصحافة الأمريكية (ستوفال، 2008، ص 65) و أن يتحرر من أي التزام تجاه أية جهة صاحبة مصلحة إلا التزامه نحو الجمهور ليعرف الحقيقة، وأن يعلم أن الهدايا، والمجاملات، والرحلات المجانية، والمعاملة الخاصة أو الإمتيازات وغيرها، يمكن أن تؤدي إلى تنازل الصحفي عن أمانته وعن أمانة صحيفته. (خليل، 2010)

وقد أتاحت التشريعات الأردنية الخاصة بالصحافة للصحفي الحق في الوصول إلى المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها ونشرها والتعليق عليها، مع الالتزام بحماية مصادر معلوماتهم (نقابة الصحفيين الأردنيين، 2003)، إلا أنها ومن باب الحفاظ على سلامة المهنة من الإشكاليات أو الإغراءات التي قد يتعرض لها الصحفي أثناء عمله، فقد حرمت على عضو النقابة تلقّي أيّ هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى مهما كان نوعها أو صورتها (نقابة الصحفيين الأردنيين، 2003، المادة 12)، وبالرغم من كل ما سبق من جهود للحد من تأثير السلطة في الصحافة، والحد من ظاهرة الاحتواء التي يتعرض لها الصحفيون بأشكال وأساليب متعددة، إلا أنّ هناك "قطاعا عريضا من الإعلاميين لديهم الاستعداد للاحتواء، وتقديم منافع متبادلة على حساب مهنة الصحافة والحقيقة للناس" (المطلق، 2012)، فعمليات الابتزاز في الوسط الصحفي أصبحت بحدود 59%، وقبول الرشوة التي وصلت إلى نسبة 56% (مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، 2009)، وهذه الأفعال هي التي تلطخ صورة الجسم الصحفي في الأردن، وستقلل من هيبة الصحفي وقيمته بين زملاء المهنة وقرائه، وسيؤثر بشكل أو بآخر على نوعية المادة التي سيكتبها، وكلها أفعال تتنافى مع قواعد ميثاق الشرف الصحفي والقوانين الخاصة بنقابة الصحفيين، كما يتنافى مع كل قيمة أخلاقية.

النتائج

طالما أثار موضوع احتواء الصحفيين ضجة واسعة في الوسط الإعلامي، خصوصا عندما بدأت الدراسات في الحديث عنه وإفراد أبحاث خاصة به، إلا أن الإجابات حول أي سؤال يمكن أن يطرح تحت هذا الموضوع ما زالت متباينة، بل إن البعض يشكك في انتشاره بين الصحفيين ووصفه بالظاهرة، في ظل الحديث المتزايد في الآونة الأخيرة عن قيام شخصيات بارزة في الدولة باحتواء عدد من الصحفيين واستمالتهم إلى صفهم، وهو ما عرف في الوسط الصحفي بملف "قبيضة الذهبي".

وما زالت صدى الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع تتردد في أذهان الصحفيين إلى اليوم، فلا أحد يستطيع إنكارها رغم تشكيك البعض بالنسب التي خرجت بها هذه الدراسات ونسبة انتشارها وتأثيرها على الجسم الصحفي

والصحفي والجمهور. حيث أجمع أصحاب المقابلات الذين تحدثوا في هذا البحث أن سياسة الاحتواء تعتبر تصرفات لا أخلاقية تدفع للنيل من الصحفي وسمعته وثقته لدى زملائه ومتابعيه، مما يؤثر بشكل عام على صورة الجسم الصحفي بشكل عام، ويشكل خديعة للجمهور سواء سلبا بالتغطية على خلل أو إيجابا بالترويج لأمور غير صحيحة، وبالتالي التأثير على قراراته بطريقة قد تضر به.

ولغايات هذا البحث، فقد قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع 13 صحفيا، حيث تم تقسيم الإجابات إلى ثلاثة محاور؛ المحور الأول: الاحتواء وأساليبه ومن يقوم به، والمحور الثاني: الأهداف والاستهداف والتأثير على الجسم الصحفي والصحفي والجمهور، والمحور الثالث: تأثير الحريات الإعلامية على الاحتواء والشكل المناسب الذي يمكن أن يربط الصحفيين بالحكومة.

المحور الأول: الاحتواء وأساليبه ومن يقوم به

يعتبر احتواء الصحفيين من الممارسات التي تقوم بها السلطات أو الشركات الخاصة أو الأفراد لاستمالة وسائل الإعلام وبعض الصحفيين إلى صفها بكل الوسائل المتاحة أو الحد من تأثيرهم وضغوطاتهم، وهو ينتشر في الوسط الصحفي الأردني بنسبة متوسطه (عبد الرحمن،2017، زغيلات،2017، قمّش،2017، الحوامدة2017، العكايلة،2017، المحارمة،2017، منصور، 2017)، لكن ما يزال تعريفه غير واضح المعالم لدى عدد من الصحفيين، لأن أي تعريف لهذا المصطلح إما أن يكون نابعا عن اجتهاد شخصي للصحفي أو عن خبرة عملية أو نتيجة الدراسات التي تناولت موضوع الاحتواء وشكلت لدى بعض الصحفيين تصورا حول الموضوع.

وتبين من خلال مقابلات الباحث للصحفيين أفراد العينة تباينا في تعريفاتهم للاحتواء، فيعرف على أنه " إرغام الصحفي على خط نهج معين تريده مؤسسة ما سواء بالترغيب أو الترهيب" (محارمة،2017) أو أنه " محاولة توجيه الصحفي والتأثير عليه بشتى الأساليب المادية واللوجستيه اتجاه قضية معينة بغض النظر من توافقه أو عدمه معها" (العكايلة،2017) ويعرفه نضال منصور أنه "مجموعة الإغراءات والإمتيازات التي تقدم للصحفي من قبل الحكومة أو الشركات أو الأفراد بهدف التأثير على كتاباته وآرائه للحد من إزعاجات قلمه" (منصور،2017).

وفي قراءة لهذه التعريفات نرى أنها انصبت في خانة تبعية الصحفي للجهات التي تقوم باحتوائه، سواء كان ذلك بأساليب ناعمة تهدف إلى ترغيب الصحفي بالفعل الذي يقوم به وتقديم دعم وامتيازات له تميزه عن غيره مقابل نشر معلومات تقف في صالح المُحتوي، أو بأساليب خشنة لترهيب الصحفي وزرع فكرة الخوف لديه في حال قام بنشر أخبار أو معلومات تضر أو تشوه صورة المُحتوي، وفي كلتا الحالتان يبقى المُحتوي هو الطرف الأقوى لأنه يعرف ما يفعل وما يريد وكيف يوجه الصحفي بما يلبي رغباته وأفكاره.

ولأن باب الاحتواء يبقى مفتوحا على جميع الاحتمالات، فإن الأساليب التي يمكن أن تنطوي تحته تبقى متعددة ومتغيرة حسب الزمان والظروف والشخوص، إلا أنها "ذات تأثير واحد، وهو السيطرة على الصحفي وقلمه" (قمّش، 2017)، وهي تتنوع بين الهدايا والاعطيات والدعم اللوجستي والتعيين والترقيات الوظيفية والسفر والدعوة لحضور الحفلات المؤتمرات، إضافة إلى الحصرية في الحصول على المعلومات والسبق الصحفي والامتياز في المعاملة وتسهيل

الخدمات الخاصة. إلا أن أسلوبا جديدا قديما عاد لساحة الاحتواء من جديد وهو عمليات التخويف والتهديد للصحفي لكن بأساليب عصرية بعيدا عن الخشونة (السعايدة،2017، حمد،2017) تتمثل في التهديد بتعطيل مصالح شخصية للصحفي في حال قام بالكتابة في غير صالح المُحتوي، أو الضغط عليه أو على مؤسسته من أجل تغيير مضامين المقالات أو الأخبار التي يقدمها بما يتفق مع الصورة التي يرسمها المُحتوي لطبيعة الرسالة الإعلامية التي يجب أن تصل للجمهور.

وما زال الجدل دائرا بين الصحفيين حول موضوع تضمين المبالغ المالية والهدايا ضمن أساليب الاحتواء التي قد يتعرض لها الصحفي خلال مسيرته المهنية، فهناك من يرى (الحوامدة 2017،نضال،2017، البشتاوي،2017) أن هذه الأساليب هي فعل رشوة لا احتواء، وهي تخالف القوانين والتشريعات الإعلامية التي تنص على عدم قبول الصحفي أي هبات أو مساعدات مالية أو عينية، بينما يرى آخرون (زغيلات،2017، الصمادي،2017، قمّش،2017، العكايلة،2017، المحارمة،2017) أن المبالغ المالية والهدايا هي من ضمن أساليب الاحتواء التي قد يتعرض لها الصحفي، وهي أصبحت من أكثر الأساليب المستخدمة من قبل الجهات المُحتوية. هذا الرأي يتفق مع ذهبت إليه الدراسات المختصة في هذا الموضوع (مركز حماية وحرية الصحفيين،2016،2013، مركز القدس للدراسات السياسية،2009، دائرة المطبوعات والنشر، 2009) التي ضمنت المبالغ المالية والهدايا مفهوم الاحتواء، وتحديدا ما اصطلح على تسميته في الوسط الصحفي "بالاحتواء الناعم".

ومن خلال المقابلات، تبين للباحث أن هناك أسلوبا بدأ ينتشر في الأوساط الصحفية بشكل واسع، نتيجة ترسيخ فكرة سيطرة السلطات وأصحاب النفوذ على وسائل الإعلام في عقول بعض الصحفيين، وهو أسلوب الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفي على نفسه وأعماله، نتيجة الخوف من العقاب والتجريم القانوني، والخضوع لسياسة المؤسسة الإعلامية بحذافيرها والتي تحتوي على خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، وهو من اكبر المعيقات التي تقف في وجه مجموعة من الصحفيين، وبوجوده لا حاجة لممارسة أي شكل من أشكال الاحتواء عند هذه الفئة. وللتخلص منه لا بد من التخلص من الثقافة السياسية الخاطئة لدى الصحفي، سواء القادمة من الخبرة التاريخية التي تجعل السلطة دائما مرهوبة الجانب، أو النابعة من الحقل الإعلامي ذاته، والتي تجعل الصحفي يضع في ذهنه مؤشرات مسبقة على ما قد يتعرض له في حال نشر مادته أو تقديم رأيه في موضوع معين بحرية كاملة، خصوصا إذا اصطدم بسلطة الدين أو المجتمع أو حتى الأعراف والتقاليد.

وعن الجهات التي تقوم بعمليات الاحتواء، فقد توزعت آراء الصحفيين على عدة مستويات، فمنهم من يرى أن جميع الجهات التي تقوم بالاحتواء تتساوى في نسبة مشاركتها وفعاليتها (العكايلة،2017، الحوامدة،2017، الصقر،2017) فيما يرى آخرون أن القطاع الخاص والهيئات المستقلة تسعى للتأثير على آراء الصحفيين أكثر من غيرها من المؤسسات الرسمية أو الأمنية او الخاصة (المحارمة، 2017، حمد،2017) بينما يعتقد البعض (منصور،2017، قمّش،2017) أن الحكومة ما تزال تتصدر الجهات التي تقوم بعمليات الاحتواء، وهو ما يتفق مع ما نشره مركز حماية وحرية الصحفيين أن الحكومة تتصدر الجهات التي تقوم بعمليات احتواء وإغراء للصحفيين

وبنسبة تقارب 30% حسب التقارير التي اعدها المركز، (مركز حماية وحرية الصحفيين،2010،2012،2013،2016)، وهو ما يتفق أيضا مع ما جاء في دراسة مركز القدس التي أشارت إلى أن 70% من الصحفيين والإعلاميين، ضمن عينة الدراسة اليت أجراها المركز حينها، يعتقدون أن الحكومة تلجأ "بدرجة كبيرة ومتوسطة" إلى استخدام أنماط "الاحتواء الناعم" لكسب تأييد الإعلاميين وتفادي انتقاداتهم. (مركز القدس للدراسات السياسية،2009)

المحور الثاني: الأهداف والاستهداف والتأثير

تعتبر مهنة الصحافة من المهن ذات المداخيل المتدنية نظرا لما تعانيه المؤسسات الصحفية من اختلال في ميزانياتها لصالح النفقات، وهذا يدفع بعضها إلى اتخاذ تدابير لتخفيض العجز في الميزانية، ومن هذه التدابير حرمان الصحفيين العاملين فيها من المكافآت والزيادات السنوية المناسبة ومن المزايا الأخرى، وهو ما قد يدفع بعض الصحفيين للبحث عن مصادر دخل إضافية. إضافة إلى أن طبيعة عمل الصحفي تجعل منه عرضة لجملة من الضغوطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى الثقافية، وتضعه أمام عروض لتحسين دخله، تقدمها جهات رسمية، ومن القطاع الخاص والأهلي لتحسين شروط علاقاتها مع المؤسسات الصحفية، لاسيما الجهات التي لها تماس مباشر مع الجمهور، كي لا تؤثر المواد الصحفية التي ينشرها الصحفي على صورتها أمام الجمهور.

إن هذا الواقع يدفع المُحتوي لاستغلال هذه الفرصة للسيطرة على قلم وفكر الصحفي تجنبا لكتابة الصحفي عن أي خلل يمكن أن يشاهده، أو الترويج لأمور غير صحيحة يقدمها المُحتوي للصحفي على أنها حقائق ووقائع لا بد من إطلاع الجمهور عليها، ولا يكون بوسع الصحفي إلا أن ينشر خوفا من الضغوط التي قد تقع عليه من المُحتوي في حال لم يقم بالنشر. ويشكل التغطية على خلل موجود أصلا أبرز الأهداف التي يسعى المُحتوي إلى تنفيذها (البشتاوي، 2017، المحارمة،2017) وتتنوع أيضا بين تقديم خدمات ومصالح متبادلة، أو الترويج والإعلان للمحُتوي بين الأوساط الصحفية والجمهور، أو تسهيل خدمات الصحفي في المعاملات الرسمية، أو "تحييد الصحفيين الذين يكتبون موضوعات تمس هذه المؤسسات" (الصقر،2017، غنيمات،2017)، أو تشجيعهم عبر مكافآت مالية أو عينية أو تقديم خدمات غير مباشرة، لكتابة مواضيع صحفية تتحدث عن انجازات غير حقيقية، أو للدفاع عن هذه المؤسسات عندما تتعرض للانتقاد من جهات إعلامية، أو من مجلس النواب، أو حتى من جهات منافسة سواء أكانت من القطاع العام أو القطاع الخاص (الصمادي،2017، حمد، 2017، الحوامدة، 2017).

وإذا ما أخضعنا هذه الأهداف للتحليل، فان الأسباب الحقيقية التي سمحت لتشكيل هذه النمطية في التعاطي مع الصحفيين، وأتاحت الفرصة لتحويل بعض المندوبين الصحفيين إلى مندوبين للجهات الحكومية والقطاع الخاص والأهلي داخل صحفهم، تتمثل في ضعف رواتب الصحفيين، الأمر الذي يضعف مقاومتهم أمام المغريات، والعروض التي يتلقونها لتحسين مداخيلهم. وسلبية إدارات المؤسسات الصحفية، وإهمالها لأوضاع المندوبين الصحفيين العاملين في هذه المؤسسات، وانحيازها لصالح الجهات الحكومية والجهات المعلنة بشكل خاص. وغياب الشفافية في أداء المؤسسات الحكومية، وفي القطاع الخاص والأهلي، الأمر الذي يدفع مسؤولي هذه الجهات لاستقطاب المندوبين الصحفيين بشتى الوسائل، للحيلولة دون كشف التجاوزات والأخطاء التي يرتكبونها. وغياب التطبيق الفعلي

للتشريعات التي تمنع الصحفيين من العمل في جهات أخرى غير صحفهم، وتحول دون وقوع الصحفيين ضحية للإغراءات والرشوة. إضافة وجود منهجية تبريرية تمكن الصحفي وغيره من خلالها، تبرير الحصول على أموال باعتبارها مكتسبات وامتيازات، حتى لو كانت من مصادر غير شرعية، بشرط عدم الوقوع تحت طائلة المسؤولية، أي أنه يمكن أن يرتشي الصحفي أو يسرق، ولكن عليه أن يعمل باجتهاد كي لا يقع في الفخ، وتضبطه الجهات المعنية وهو متلبس.

ومن المظاهر الآخذة في الانتشار في الوسط الصحفي وتشهد نموا سريعا في الآونة الأخيرة، ظاهرة المستشارين الإعلاميين في المؤسسات العامة والخاصة والأهلية، فمعظم هذه المؤسسات تلجأ لتعيين صحفي عامل موظفا لديها بمنصب مستشار إعلامي، وتدفع له راتبا مجزيا، على أن يقوم هذا الصحفي عبر علاقاته المتشابكة مع الوسط الصحفي ومع الآخرين على "حماية هذه المؤسسات من الحملات التي قد تتعرض لها، ومن المندوبين الصحفيين الذين يحاولون الوصول إلى بعض الحقائق عن هذه المؤسسات ونشرها" (قمّش،2017)، وذلك باستخدام علاقات المستشار كصحفي عامل مع زملائه، والضغط عليهم لتخفيف حدة النقد، وأحيانا عبر علاقاته مع رؤساء التحرير أو مدراء التحرير لتغيير ما يكتب عن المؤسسات التي أصبح مستشارا لها.

ومع تنوع مجالات التخصص في الكتابة الصحفية، بين سياسة واقتصاد واجتماع ورياضة وكتاب مقال وقادة رأي في المؤسسات الصحفية، يعمل بعض المُحتوين على البحث عن أكثر المجالات التي ترتبط بمؤسسته ويمكن أن تؤثر موادها على سمعة واعتبار المؤسسة، فيقومون باختيار عدد من الصحفيين والكتاب في هذا مجالهم، ومحاولة التأثير عليهم واستمالتهم إلى صفهم كي يكتبوا لصالح المؤسسة أو يتوقفوا عن الكتابة ضدها. لذلك تبين للباحث أن الكتاب وقادة الرأي في المؤسسات الصحفية هم أكثر الفئات التي يمكن أن تتعرض للاحتواء (السعايدة،2017، منصور،2017، المحارمة،2017)، ثم الصحفيون الذين لديهم تماس مباشر مع الشارع الأردني، كصحفيي الشؤون السياسية (العكايلة،2017، الصقر،2017، زغيلات،2017) والمندوبين لدى الدوائر الرسمية والخاصة (حمد، 2017، الصمادي،2017) وصحفيي المحليات والاقتصاد (عبد الرحمن،2017، البشتاوي،2017) ثم رؤساء التحرير والمسؤولين عن الصحف المطبوعة أو الإلكترونية (الحوامدة،2017).

هذا الترتيب يبين أن تأثير الكتاب وقادة الرأي في المؤسسات الصحفية هو الأكثر على الجمهور، نتيجة تأثيرهم الشخصي والاجتماعي وقدراتهم الاتصالية في تحويل ونقل الرسائل الاتصالية إلى الأشخاص بطريقة إقناعية تؤثر في معطيات التلقي لدى الجمهور (البشر،2006)، وهو ما يتفق إلى حد ما مع النتيجة التي خلصت بها دراسة مركز القدس (مركز القدس للدراسات الاستراتيجية،2009) والتي أشارت إلى أن 49% من قادة الرأي في الوسط الإعلامي الأردني خضعوا لأنماط من الاحتواء وتحديدا الاحتواء الناعم، أما بخصوص صحفيي الشؤون السياسية فقد جاء اختيارهم في الدرجة الأولى بين الصحفيين الذين لهم اتصال مباشر مع الشارع الأردني نتيجة تأثيرهم الفعال على الرأي العام، ومقدرتهم على إيصال رسائل بمضامين سياسية تحقق أهدافا معينة. أما المندوبين لدى الدوائر الرسمية والخاصة فيأتي تأثيرهم من خلال قربهم من المسؤولين والأفراد ومقدرتهم على التأثير في آرائهم خصوصا إذا كانوا من

المقربين لديهم. بينما صحفيو المحليات والاقتصاد فأهميتهم للمحُتوي تكمن في تناولهم مواضيع تمس المجتمع بشكل مباشر وتهم شريحة كبيرة منهم، في ما رؤساء التحرير والمسؤولين عن الصحف المطبوعة أو الإلكترونية، فهم الأكثر تأثيرا في حال تم احتواؤهم على كامل الفريق الذي يعمل معهم وبالتالي تحقيق مصالح أكبر للمحُتوي.

ونرى من خلال استعراض هذه الفئات، أن الصحفيين أفراد العينة استبعدوا من خياراتهم صحفيي المواقع الإلكترونية، وذلك ربما يعود لأساليب الابتزاز التي تقوم بها بعض المواقع الإلكترونية ضد جهات معينة بهدف الحصول على مصالح شخصية أو هبات مالية أو إعلان. وهذه الأساليب هي ما دفعت العديد من الشركات أو المؤسسات الحكومية أو الخاصة إلى الحذر في التعامل مع المواقع الالكترونية وعدم الاطمئنان لها تجنبا للوقوع في حالات ابتزاز من هذا القبيل، وهو ما يدل على ضعف المواقع الالكترونية مهنيا وبعدها عن التنظيم الذاتي الخاضع للرقابة المنظمة النابعة من واقع هذه المهنة.

ولأن تأثير الاحتواء يشمل الجسم الصحفي بشكل عام والصحفي والجمهور بشكل أدق، فإن نتائجه الوخيمة بدأت تظهر على أرض الواقع، فالجسم الصحفي يعاني من سمعة القبض أو الحصول على هبات أو مساعدات، حيث أصبحت هذه السمعة منتشرة بين الجميع خصوصا بعد نشر ملف "قبيضة الذهبي" (المحارمة،2017، قمّش،2017، غنيمات، 2017) وهو ما سيؤثر بشكل أو بآخر على جميع العاملين في القطاع الصحفي دون استثناء. أما بخصوص تأثير الاحتواء على الصحفي ذاته، فإن الأمر يعد حساسا؛ خصوصا أن سمعة الصحفي هي أكثر شيء يتداولها الجمهور في الحديث بينهم وأكثر شيء يحاول الصحفي المحافظة عليه، وبخضوعه لعمليات احتواء تتلطخ هذه السمعة فتقل ثقة الصحفي بنفسه وعند الجمهور وتكاد تنعدم مصداقيته بينهم، إضافة إلى أن "الجهات التي كانت تحتويه ستستغني عنه خوفا من أن يطالها أي كلام يربط بينها وبين احتواء الصحفي" (الحوامدة،2017). ويشكل الاحتواء أحد الأسباب الرئيسية في تغيير أفكار وآراء الصحفيين مما يجعلهم تابعين للجهات التي تقوم بالاحتواء، فتصبح أقلامهم معدة للدفاع عنهم أو الكف عن التعرض لهم. بينما الجمهور يقع بين كل هذه الدوامات، فهو يتعرض لمحاولات تضليل رأي وتغيير في الآراء والمواقف بين الفترة والأخرى بما يتناسب مع تصور المُحتوي للرسالة الإعلامية، ويضع الجمهور في حيرة أي المواضيع تعتبر ذات صدقية عالية و أيها غير ذلك.

المحور الثالث: الحريات الإعلامية والاحتواء

إن حرية الإعلام أصبحت بديهية لا ينازع فيها أحد، وضمنتها المواثيق الدولية ونصوص الدساتير المتتابعة والتي تأكدت بصفة خاصة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نص في مادته التاسعة عشرة على أنه " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية" (الأمم المتحدة، 1948). إلا أن تفسير معنى حرية التعبير ما زال يختلف بشكل كبير عند التطبيق من دولة إلى أخرى، إذ تعتبر بعض النظم السياسية أن حرية الإعلام والصحافة هي حجر الزاوية في الديمقراطية وتحميها بالقانون، في حين قد تقيد هذه الحرية في بعض النظم الأخرى وفق ما تراه السلطة الحاكمة ملبية الاحتياجات الوطنية من وجهة نظرها، كما أنها قد تعتبر أنه لا حرية لأعداء الدولة.

ومن خلال مقابلات الباحث، رأى أفراد العينة أن الحريات الإعلامية هي الضمان الحقيقي لتطور القطاع الإعلامي في الأردن بشكل عام والصحافة بشكل خاص، وأنه لا بد من صونها بطرق أكثر فعالية تضمن عدم التدخل أو التعدي عليها، على أن لا تكون هذه الحريات مكانا للتهجم أو فرصة للاعتداء على الآخرين. فيرى نضال منصور أن الحريات الإعلامية "هي حق الأفراد في التعبير عن آرائهم وأفكارهم وبما يضمن إيصالها للآخرين دون أدنى تدخل في مضمونها" (منصور، 2017) وتعرف أيضا على أنها "حرية التفكير والتعبير وحرية الانتفاع بالإعلام واستخدام حق الرد وحماية الحياة الخاصة وحتى حرية رفض الاتصال" (الصمادي،2017). وتبين أن معظم التعريفات للحريات الإعلامية تدور حول ضرورة انعدام القيود على وسائل الإعلام لممارسة أعمالها وأداء رسالتها حتى لا تصادر حرية تلك الوسائل، مع وضع ضوابط لها حتى لا تصادر هذه الوسائل حريات الآخرين.

ويتراوح المشهد الإعلامي في الأردن بين عدة قراءات، ففي الوقت الذي يقر فيه البعض (قمّش،2017، السعايدة،2017) أن الحريات الإعلامية لا تزال ترزح تحت وطأة عشرات القوانين ورقابة امنية صارمة، فان آخرين (الحوامدة،2017، زغيلات، 2017) يعتقدون أن التعديلات التي طرأت على بعض القوانين الإعلامية تبشر بمزيد من الحريات. وهذا ما دللت عليه نتائج تحليل المقابلات التي أظهرت تباينا في آراء الصحفيين حول تأثر الحريات الإعلامية بالاحتواء الذي قد يتعرض له الصحفيون في حال زيادة نسبة الحريات، فهناك من وجد أن علاقة طردية تربط بين زيادة الحريات الإعلامية وزيادة عمليات الاحتواء للصحفيين بشكلها الخشن والناعم (العكايلة،2017، البشتاوي،2017) فازدياد حرية الصحفي ستؤدي إلى تعرضه لعمليات احتواء أكثر من غيره، خصوصا أن هذه الحريات ستزيد من فرصة امتلاكه لمعلومات ووثائق يعمل بعض المُحتوين على إخفاءها وتجنب وصولها للصحفي، بينما يرى الطرف الآخر (المحارمة، 2017، حمد،2017، الصقر،2017) أنه لا رابط بين زيادة الحريات الإعلامية وزيادة نسبة الاحتواء، خصوصا إذا كانت جميع المعلومات متاحة ويمكن استخدامها ونشرها من قبل الجميع، فيصبح من الصعب على المؤسسات احتواء الصحفيين لان المعلومات موجودة عن عدد كبير منهم وليس حصرية في أشخاص.

والملاحظ من خلال هذه الآراء أن الحريات الإعلامية في الأردن ترتبط بشكل وثيق بالحكومة، على اعتبار أن الحكومة صاحبة نفوذ واسع في الدولة، يمكّنها من التدخل في الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مؤسسات وهيئات تابعة لها كمؤسسة الضمان الاجتماعي، أو عن طريق صحفيين ممن ينطون تحت إطار سياسة الاحتواء، حيث سعت الحكومات إلى التدخل المستمر في الإعلام والسياسات التحريرية للصحف ووسائل الإعلام المختلفة، من خلال فرض رقابة مستمرة على ما ينشر في الصحافة، ووضع العشرات من "التابوهات" والممنوعات على قضايا متسعة لا يسمح للصحافة الاقتراب منها أو مسها من قريب أو بعيد، أو انتهاج سياسة أمنية صارمة بالإبقاء على المؤسسات الصحفية تحت السيطرة الأمنية المباشرة، وجعل المؤسسات الإعلامية مجرد ناطق باسم الحكومة، أو التشدد غير المحدود وغير المبرر في منح ترخيص لإصدار الصحف.

ومن خلال الأدبيات السابقة التي تحدثت عن علاقة الصحفيين بالسلطة، ونتائج تحليل المقابلات، استخلص الباحث أن العلاقة التي يجب أن تحكم الصحفيين والحكومة، لا بد أن تتمحور في أن الإعلام سلطة مستقلة فاعلة في

المجتمع يعكس صوت المواطن ويحقق في الشأن العام باستقلال وشفافية بعيدا عن تأثير وضغط المؤسسات الحكومية والاجتماعية. مما يضع للصحافة والإعلام دورا محوريا للنيابة عن الشعب في متابعة وحراسة المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وهذا يتجسد على مستوى الواقع في المساءلات المستمرة لأداء الحكومات والمجالس القضائية والتشريعية في المجتمعات، وتعريف المواطنين بطبيعة العمل والنشاط التي تمارسه هذه الأجهزة. واعتماد وسائل الإعلام على استراتيجيات متنوعة في الإقناع حسب المنهجيات المتاحة لهذه الوسائل. على أن لا يتغول الإعلام على أن جهة أو فرد في المجتمع بغير وجه حق قاصد الابتزاز أو التشهير أو الإساءة.

خلاصة

أدت دراسة تأثير عملية احتواء الصحفيين على الأداء المهني، من خلال استطلاع آراء عدد من الصحفيين العاملين في الصحافة الورقية الإلكترونية، إلى عدد من النتائج والخلاصات، أبرزها:

- إن عملية احتواء الصحفيين بأسلوبها الخشن والناعم ينتشر في الوسط الصحفي الأردني بنسبة متوسطه، وتأثيره على آراء وأقلام الصحفيين الذين يتعرضون له ستظهر في موادهم الإعلامية وطريقة تناولهم للأحداث وشخوصها، وكيفية إيصالهم للمعلومات وتمريرهم لرسائل ضمنية في موادهم الإعلامية، ويؤثر على صورتهم بين زملاء المهنة، وعلى ثقتهم ومصداقيتهم لدى الجمهور.
- وما يزال تعريف الاحتواء غير واضح المعالم لدى عدد من الصحفيين، خصوصا إذا أخذنا في عين الاعتبار أن أي تعريف لهذا المصطلح إما أن يكون نابعا عن اجتهاد شخصي للصحفي أو عن خبرة عملية أو نتيجة الدراسات التي تناولت موضوع الاحتواء وشكلت لدى بعض الصحفيين تصورا حول الموضوع. بينما الأساليب التي يمكن أن تنطوي تحت باب الاحتواء ما زالت متعددة ومتغيرة حسب الزمان والظروف والشخوص، إلا أنها ذات تأثير واحد، وهو السيطرة على الصحفي وقلمه. ويبقى الجدل دائرا بين الصحفيين حول موضوع تضمين المبالغ المالية والهدايا ضمن أساليب الاحتواء التي قد يتعرض لها الصحفي خلال مسيرته المهنية، أو اعتبارها فعل رشوة يخالف مرتكبها القوانين والتشريعات.
- وتشير النتائج إلى عودة ظهور أشكال احتواء قديمة تمارس على الصحفيين لكن بأساليب عصرية حديثة مثل عمليات التخويف والتهديد للصحفي بعيدا عن الخشونة، والتي تتمثل في التهديد بتعطيل مصالح شخصية للصحفي في حال قام بالكتابة في غير صالح المُحتوي، أو الضغط عليه أو على مؤسسته من أجل تغيير مضامين المقالات أو الأخبار التي يقدمها بما يتفق مع الصورة التي يرسمها المُحتوي لطبيعة الرسالة الإعلامية التي يجب أن تصل للجمهور.
- ويعد أسلوب الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفي على نفسه وأعماله، نتيجة الخوف من العقاب والتجريم القانوني، من اكبر المعيقات المهنية التي تقف في وجه مجموعة من الصحفيين، وبوجوده لا حاجة لممارسة أي شكل من أشكال الاحتواء عند هذه الفئة.

- ظاهرة المستشارين الإعلاميين في المؤسسات العامة والخاصة والأهلية، هي من الظواهر والأساليب الجديدة التي لجأت لها بعض المؤسسات من أجل أن يقوم الصحفي عبر علاقاته المتشابكة مع الوسط الصحفي ومع الآخرين على "حماية هذه المؤسسات من الحملات التي قد تتعرض لها، ومن المندوبين الصحفيين الذين يحاولون الوصول إلى بعض الحقائق عن هذه المؤسسات ونشرها"
- وتركزت أبرز الدوافع التي استند إليها بعض الصحفيين لتبرير صحة أفعال الاحتواء التي يتعرضون لها، في ضعف رواتب الصحفيين، مما يضعف مقاومتهم أمام المغريات، والعروض التي يتلقونها لتحسين مداخيلهم. وسلبية إدارات المؤسسات الصحفية، وإهمالها لأوضاع المندوبين الصحفيين العاملين في هذه المؤسسات، وانحيازها لصالح الجهات الحكومية والجهات المعلنة بشكل خاص. وغياب الشفافية في أداء المؤسسات الحكومية، وفي القطاع الخاص والأهلي، الأمر الذي يدفع مسؤولي هذه الجهات لاستقطاب المندوبين الصحفيين بشتى الوسائل، للحيلولة دون كشف التجاوزات والأخطاء التي يرتكبونها. إضافة إلى وجود منهجية تبريرية تمكن الصحفي وغيره من خلالها تبرير الحصول على أموال باعتبارها مكتسبات وامتيازات، حتى لو كانت من مصادر غير شرعية، وهو ما سيشكل بطريقة أو بأخرى أحد الأسباب المضعفة للمهنية التي يجب أن يتمتع بها الصحفي عند ممارسته المهنة، والتي ستحد من رؤيته الصحفية للموضوع ويجعل قلمه موجها لتحقيق أهداف معينة.
- وما تزال فئة الكتاب وقادة الرأي في المؤسسات الصحفية من أكثر الفئات التي يمكن أن تتعرض للاحتواء، جاء بعدها الصحفيون الذين لديهم تماس مباشر مع الشارع الأردني، كصحفيي الشؤون السياسية والمندوبين لدى الدوائر الرسمية والخاصة وصحفيي المحليات والاقتصاد، ثم رؤساء التحرير والمسؤولين عن الصحف الورقية أو الإلكترونية.
- ورغم ما يشهده الوسط الإعلامي الإلكتروني من انتشار واسع، إلا أن بعض المواقع الإلكترونية مارست عمليات احتواء لمؤسسات وشخصيات، من خلال ابتزازهم بهدف الحصول على مصالح شخصية او هبات مالية أو إعلان، وهو ما يدل على ضعف المواقع الالكترونية مهنيا وبعدها عن التنظيم الذاتي الخاضع للرقابة المنظمة النابعة من واقع هذه المهنة.
- وتبين من خلال هذه الدراسة أن معظم التعريفات للحريات الإعلامية تدور حول ضرورة انعدام القيود على وسائل الإعلام لممارسة أعمالها وأداء رسالتها حتى لا تُصادر حرية تلك الوسائل، ووضع ضوابط لها حتى لا تصادر هذه الوسائل حريات الآخرين، لتحقيق التوازن والموضوعية في نقل الأخبار والمعلومات وطرح الآراء والتعليق عليها. وأن بعض الصحفيين أقروا بوجود علاقة طردية تربط بين زيادة الحريات الإعلامية وزيادة عمليات الاحتواء للصحفيين بشكليها الخشن والناعم، فازدياد حرية الصحفي ستؤدي إلى تعرضه لعمليات احتواء أكثر، بينما يرى طرف آخر أنه لا رابط بين زيادة الحريات الإعلامية وزيادة نسبة الاحتواء، فازدياد الحريات الإعلامية سيؤدي لا محال إلى القضاء على عمليات الاحتواء التي تمارس ضد الصحفيين، نتيجة إتاحة

المعلومات للجميع، فيصبح من الصعب على المؤسسات احتواء الصحفيين لان المعلومات موجودة عن عدد كبير منهم وليست حصرية في أشخاص.

- وترتبط الحريات الإعلامية في الأردن بشكل وثيق بالحكومة، على اعتبار أن الحكومة صاحبة نفوذ واسع في الدولة، يمكّنها من التدخل في الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مؤسسات وهيئات تابعة لها كمؤسسة الضمان الاجتماعي، أو عن طريق صحفيين ينطون تحت إطار سياسة الاحتواء. وعليه فإن ما يعانيه الإعلام من تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل السلطات أو أصحاب النفوذ، مردّه إلى معاناة السلطات الثلاثة من تداخل في الصلاحيات، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الإعلام كسلطة مستقلة، وعندما يصبح هناك فصل واضح بين السلطات ستتخلى السلطة التنفيذية عن التدخل في الإعلام، وسيكون الإعلام قادرا على التعامل مع الموضوعات المطروحة والشخوص بمهنية وموضوعية، بعيدا عن أي محاولات تضليل أو تعتيم قد تمارس على الجمهور.

محددات البحث:

إن أهم ما يواجه هذه الدراسة من مشاكل قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة مباشرة، على اعتبار أن هذا الموضوع طرح حديثا في الساحة الإعلامية الأردنية، إضافة إلى ضيق الوقت المحدد لإنجاز البحث، الأمر الذي دفع الباحث إلى إجراء مقابلات محددة لكنها متنوعة بين صحفيين يعملون في الصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية والإعلام الرسمي وهيئات إعلامية مستقلة. ويشار إلى أن حساسية الموضوع دفع العديد من الصحفيين إلى تجنب الحديث مع الباحث والإجابة عن الأسئلة المخصصة كأداة للبحث.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. ابسوس ميديا،2009، الإعلام وقنوات الاتصال
2. أبو زيد، فاروق، 2007، الإعلام والسلطة:إعلام السلطة وسلطة الإعلام، عالم الكتب، القاهرة
3. أبو عرجة، تيسير، 2000، دراسات في الصحافة والإعلام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. الأمم المتحدة، 1948، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
5. البرغوثي،بشير، والهبائي، يعقوب، 2003، النظام الإعلامي الجديد، دار الوراق
6. البشر، محمد بن سعود، 2006، قادة الرأي في المجتمع السعودي، دراسة وصفية استقرائية في ضوء نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض
7. الصيرفي، محمد، 2009، الإعلام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية
8. القرني، علي بن شويل،2006، معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة، مركز البحوث بكلية الآداب ، جامعة الملك سعود، السعودية.
9. المجلس الأعلى للصحافة المصري، 1998، ميثاق الشرف الصحفي، القاهرة، مصر
10. المجلس العالمي للفيدرالية الدولية للصحفيين، 1954، ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحفيين
11. المحنة، فلاح، 2001، علم الاتصال بالجماهير، دار الوراق، الطبعة الأولى
12. المشاقبة، بسام عبد الرحمن، 2010، نظريات الإعلام، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان
13. المطلق، عيدة، 2012، علاقة السلطة بالإعلام .. توتر واحتواء، file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrator/Desktop/البحث/77099-علاقة-السلطة-بالإعلام-توتر-واحتواءhtml، تاريخ الدخول: 3/3/2012
14. جمعية الصحفيين المحترفين، 1909، الميثاق الأخلاقي، إنديانا بوليس، إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية.
15. حجاب، محمد منير، 2010، نظريات الاتصال، دار الفجر
16. خليل، لؤي، 2010، الإعلام الصحفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
17. خوري، طارق، 2004، أخلاقيات الصحافة : النظرية والواقع : الدساتير ومواثيق الشرف في خمسين دولة، عمان، الأردن
18. دائرة المطبوعات والنشر، 2009، الاحتواء الناعم والأعلام، عمان، الأردن
19. ستوفال، جيمس غلين، 2008، الصحافة: من، ماذا، متى، أين، لماذا وكيف، ترجمة طلال أبو غزالة، عمان
20. صدقة، جورج، 2009، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع، مؤسسة مهارات، بيروت
21. عبد الجبار، حسين، 2011، اتجاهات الإعلام الحديث، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان
22. عبده، عزيزة، 2004، الإعلام السياسي والرأي العام، دار الفجر
23. علاونة، حاتم، 2009، محاضرات غير منشورة في الخبر الصحفي، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
24. ماكبرايد، شون، 1981، أصوات متعددة وعالم واحد، نحو نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال أكثر عدلاً وكفاءة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

25. مرصد الإعلام الأردني، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2012، الوصول للجرأة: علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغير، عمان، الأردن.
26. مركز القدس للدراسات السياسية، 2009، أثر الاحتواء الناعم على حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام في الأردن، عمان ، الأردن
27. مركز حماية وحرية الصحفيين،2009، حالة الحريات الإعلامية في الأردن، عمان ، الأردن
28. مركز حماية وحرية الصحفيين،2010، على الحافة :حالة الحريات الإعلامية في الأردن، عمان، الأردن
29. مركز حماية وحرية الصحفيين،2012، قمع بقوة القانون :حالة الحريات الإعلامية في الأردن، عمان، الأردن
30. مركز حماية وحرية الصحفيين،2013، العتمة الالكترونية :حالة الحريات الإعلامية في الأردن، عمان، الأردن
31. مركز حماية وحرية الصحفيين،2016، منع من النشر :حالة الحريات الإعلامية في الأردن، عمان، الأردن
32. ميرل، جون، رالف، لوينستن،1989، الإعلام: الوسائل .. الرسائل.. الرجال، ترجمة سعد خضر العرابي الحارثي، مركز البحوث، جامعة الملك سعود
33. ميل، جون ستيورت، 1859، عن الحرية
34. نقابة الصحفيين الأردنيين، 2003، ميثاق الشرف الصحفي، عمان، الأردن

المراجع الأجنبية:

35. Baran, Stanley and Dennis Davis (2003), Mass Communication Theory: Foundations, Ferment and Future (3rd edition), Canada: Thomson-Wadsworth
36. McQuail, Denis (1983), Mass Communication Theory: An Introduction, London: Sage Publications
37. McQuail, Denis (2000), Mass Communication Theory (4th edition), London: Sage Publications
38. Omar, A. (2018). SOCIAL MEDIA: RESEARCH ON CHANGING THE ROLES OF JOURNALISTS. Journal of New Media and Mass Communication, 5(1), 1-13.
39. Siebert, F، T، Peterson and W، Schramm (1956) Four Theories of the Press, Urbana, IL،: University of Illinois Press
40. Silverblatt, Art and Nikolai Zlobin (2004) International Communications: A Media Literacy Approach. London: M.E. Sharpe.

المقابلات الشخصية:

41. البشتاوي، محمد، 2017، صحفي في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، مقابلة شخصية بتاريخ 15-2-2017
42. الحوامدة، محمد، 2017، رئيس تحرير موقع خبرني الالكتروني، مقابلة شخصية بتاريخ 10-3-2017
43. السعايدة، راكان، 2017صحفي في جريدة الرأي الأردنية، مقابلة شخصية بتاريخ 12-3-2017
44. غنيمات، جمانة، 2017، رئيسة تحرير صحيفة الغد اليومية، مقابلة شخصية بتاريخ 22-3-2017
45. الصقر، عوض، 2017، صحفي في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، مقابلة شخصية بتاريخ 26-3-2017
46. الصمادي، مجدي، 2017، صحفي في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، مقابلة شخصية بتاريخ 6-4-2017
47. حمد، جميل،2017، صحفي في جريدة الرأي الأردنية، مقابلة شخصية بتاريخ 10-4-2017
48. عبد الرحمن، عماد،2017، صحفي في جريدة الرأي الأردنية، مقابلة شخصية بتاريخ 12-4-2017
49. منصور، نضال،2017، المدير التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين، مقابلة شخصية بتاريخ 15-4-2017
50. العكايلة، حمزة، 2017، صحفي في جريدة الدستور الأردنية، مقابلة شخصية بتاريخ 19-4-2017

51. المحارمة، عمر، 2017، صحفي في جريدة الدستور الأردنية، مقابلة شخصية بتاريخ 8-5-2017
52. زغيلات، باسل، 2017، صحفي في جريدة الدستور الأردنية، مقابلة شخصية بتاريخ 11-5-2017
53. قمّش، ناصر،2017، رئيس تحرير موقع الإصلاح نيوز الإلكتروني، مقابلة شخصية بتاريخ 27-6-2017